

رام الله: افتتاح معرض "الحياة حق" الفني لمناهضة عقوبة الإعدام

رام الله - وفا: افتتح في رام الله، أمس، معرض فني حمل عنوان "الحياة حق"، بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، الذي صادف أمس.

وضم المعرض، الذي أقامه مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ٧٠ لوحة فنية، لـ ٤ فنانين فلسطينيين، جسدت رفض عقوبة الإعدام.

وفي كلمته، قال وزير العدل محمد الشلالدة، إن فلسطين انضمت للعديد من المعاهدات الدولية للحماية القانونية لحقوق الإنسان في الأرض المحتلة، ما مكنها من التمتع بالشخصية القانونية الدولية تحت الاحتلال.

وأشار إلى أن هذه المناسبة تأتي بالتزامن مع انضمام فلسطين إلى العهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية، وانضمامها إلى البروتوكول الاختياري الثاني لعام ١٩٨٩ حول إلغاء عقوبة الإعدام، وبالتالي ترتب عليها التزامات قانونية ودولية، للعمل على موازنة كافة تشريعاتها الوطنية، بما ينسجم ويتلاءم وهذا البروتوكول.

وأوضح الشلالدة أنه سيتم العمل على نشر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" في الجريدة الرسمية، إضافة إلى قانون حماية الأسرة من العنف، ورفع سن الزواج إلى ١٨ عاماً، انسجاماً مع الاتفاقيات الدولية.

وأضاف: هناك مسؤولية تقع على مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الحقوقية العالمية، والأمم المتحدة، بتوفير الحماية القانونية لشعبنا، والزام إسرائيل على تطبيق الاتفاقيات ذات الصلة في القانون الدولي الإنساني، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة، والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

من جهته، قال مدير مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان جيمس هينين، إن الأمم المتحدة تضع محاربة عقوبة الإعدام على سلم

أولوياتها، ويتم تنظيم العديد من الفعاليات حول هذا الموضوع في مختلف دول العالم.

وأضاف: تعهد الرئيس محمود عباس بعدم المصادقة على أي حكم بالإعدام يحال للقضاء، بينما أصدرت حركة "حماس" ١٣٠ حكماً في غزة.

بدوره، قال محمد الأحمد ممثلاً عن مركز "شمس"، إن اختيار اسم "الحياة حق" للمعرض يأتي إيماناً بأنها حق لا يقبل المساومة أو التصرف والانتقاص، مؤكداً أن موقفنا ثابت في مناهضة هذه العقوبة اللاإنسانية.

وبيّن أن على الحكومات البحث عن الحلول الحقيقية لمعالجة الجريمة، مشيراً إلى أن ١٧٠ دولة أبطلت عقوبة الإعدام، أو أوقفت تنفيذها سواء بالقانون، أو الممارسة.

أما المفوض في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان عصام العاروري، فقال إن هذه المناسبة تأتي في ظرف صعب بما يتعلق بالقانون الدولي وحقوق الإنسان، مع وجود بؤر توتر لصراعات داخلية، وحروب خارجية، تعود منطقتنا إلى موضع الصدارة منها.

وذكر أنه في الوقت الذي أدرجت فيه سلطات الاحتلال مشروع قانون لإعدام الأسرى الفلسطينيين، انضمت فلسطين للبروتوكول الاختياري الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهذه مفارقة تؤكد على التفوق الأخلاقي لروايتنا.

وأكد أن الاحتلال ليس بحاجة لمثل هذا القانون، حيث منذ تشرين الأول عام ٢٠١٥ أعدم أكثر من ١٨٠ مواطناً على الحواجز العسكرية بحجج واهية، مشيراً إلى أن فلسطين هي الدولة الـ ٨٧ في العالم التي تنضم لهذا البروتوكول، والأولى عربياً.

وقال رئيس قسم الحوكمة في بعثة الاتحاد الأوروبي بالقدس المحتلة يوريس هيرين إن الاتحاد ممثلاً بدوله الأعضاء يتخذ موقفاً صارماً ضد حكم الإعدام، بكافة الظروف والحالات.

صحيفة الأيام

الجمعة

٢٠١٩/١٠/١١

ص ٤